المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد (2074) السنة الثامنة - السبت (19) آذار 2011

مافيا الفساد تمرح دون محاسبة 2

الرعب يسيطر على نظام القذافي 6

الطلبة يخسر بسبب اخطاء تكتيكية 4 الملحق الرياضي

اليوم في المدى

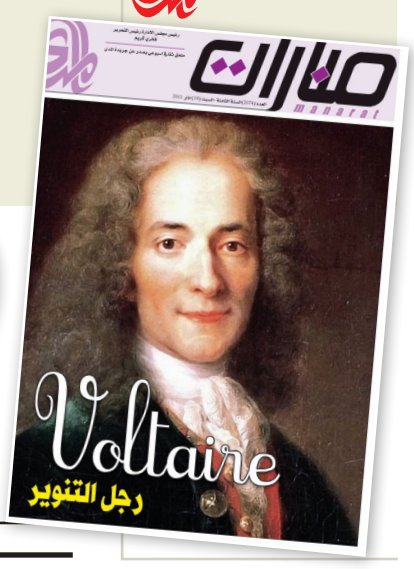

شباب الفيسبوك: الحكومة تواصل قمع المجتمع المدني

مكافحة الشغب تفرّق جمعة المعتقلين بالهراوات وتقطع طريق "التحرير" بالأسلاك

□ بغداد / داود العلي

بينما يواصل العراقيون الغاضبون من الفساد وتردي الخدمات احتجاجاتهم الأسبوعية، تحافظ القوات الأمنية على سياق العنف للتفريق مع كل فعالية شعبية عند ساحة التحرير.

ويوم أمس تجمع المئات من العراقيين للمطالبة بإصلاح السجون وإنهاء التعذيب وإطلاق سراح المعتقلين ممن لم يثبت بحقهم أية تهمة.

وسميت التظاهرة بجمعة المعتقلين، ونشط فيها مجددا شباب الفيسبوك وحركات احتجاجية عديدة، إلى جانب نشطاء المجتمع المدني.

وقال ناشطون دعوا إلى التظاهرة "من أجل عشرات الآلاف من المعتقلين الأبرياء ممن يقبعون خلف القضبان منذ سنوات طوال، كل ذنبهم أن مخبرا سريا قد وشى بهم وينتظرون أن يأتي دورهم لترفع أوراقهم إلى القضاء.. وكذلك من أجل عشرات الآلاف من العراقيين ممن تعرضوا للتعذيب والتهديد والتنكيل لانتزاع اعتراف "ندعو إلى التظاهر".

وفي بعض المحافظات تظاهر عراقيون لنصرة الشعب البحريني، لكنهم حذوا من التورط في الشحن الطائفي على خلفية ما يجري هناك، فيما امتعض آخرون من التعامل المزدوج بين ما جرى في تونس ومصر وليبيا وما يجري اليوم في المنامة.

وفي ساحة التحرير، اتخذت القوات الأمنية إجراءات معقدة أثارت امتعاض العراقيين واعتبروها طريقة للحد من وصول المتظاهرين على الساحة، بينما يتعامل أفراد الأمن بطريقة غير لائقة.

وقطعت الطرق المؤدية إلى الساحة بكمية كبيرة من الأسلاك الشائكة فيما حددت السلطات مسارات معقدة للوصول شهدت حشدا كبيرا من عجلات الهمر العسكرية.

وطلبت قوات مكافحة الشغب من مئات المتظاهرين بإنهاء تجمعهم في ساحة التحرير ثم اعتدت عليهم بالضرب بالهراوات واعتقلت عددا من المتظاهرين. وطوقت القوات الامنية ساحة التحرير واقتادت المقبوض عليهم إلى أحد مراكز الاعتقال.

وبرغم أن السلطات لم تفرض حظرا للتجوال في العاصمة إلا أنها نشرت قوات أمنية كبيرة في وسط العاصمة العراقية وقطعت الجسور والطرق الرئيسية لإعاقة وصول المواطنين إلى ساحة التحرير.

كما فرقت القوات الأمنية في الأنفار تظاهرة انطلقت باستخدام العصي والهراوات وإطلاق النار في الهواء والقنابل الصوتية على المتظاهرين.

وشارك في التظاهرة المئات من المواطنين المطالبين بإطلاق سراح المعتقلين.

□ جانب من الطريق الوحيد الذي حددته الاجهزة الامنية نحو تظاهرة ساحة التحرير أمس.. عدسة المدى

المالكي يائس من التوافق

قيادي: مرشحو الأمنية أسماء محروقة

□ متابعة / المدى

عزا رئيس الحكومة نوري المالكي، أمس الجمعة، أسباب التأخر في طرح أسماء مرشحي الوزارات الأمنية إلى عدم وجود توافق سياسي على الأسماء المطروحة، مشككا بحصول ذلك التوافق، فيما شدد على أنه في حال عدم التوافق فسيخضع الموضوع إلى التصويت بالنصاب المطلوب.

وقال المالكي خلال زيارته رئيس المجلس الإسلامي الأعلى عمار الحكيم بمقره ببغداد ولقائه عددا من أعضاء المجلس، إنه "كان من المفترض أن أقدم الخميس الماضي إلى مجلس النواب أسماء المرشحين للوزارات الأمنية، ولكن عدم وجود توافق بين الكتل السياسية على أسماء المرشحين منذ أكثر من شهرين آخر عملية عرض الأسماء على مجلس النواب"، مشككا بأن "يتم التوصل إلى اتفاق بين الكتل السياسية حول الموضوع".

على صعيد آخر، عد القيادي في التحالف الوطني النائب علي شبر الأسماء المطروحة لوزارة الداخلية بأنها أسماء مجربة ولم تأت ثمارها، داعيا رئيس الوزراء إلى اختيار أسماء جديدة.

□ التفاصيل ص٢

جدل بين شبكة الإعلام ومحتجين من الصباح على هويتها

صحفيون يعتصمون اليوم: حرّرونا من الهيمنة

□ بغداد / المدى

في وقت يطلق صحفيون في جريدة الصباح التابعة لشبكة الإعلام اعتصاما اليوم السبت للمطالبة بتحريرها مما يقولون إنها "هيمنة الحكومة أو أطراف فيها" على العمل، أعرب مسؤولون في الصباح عن استعدادهم للتعامل الايجابي مع مطالب المعتصمين.

وشهدت متابعة حدث الاعتصام من قبل (المدى) خلال الأيام الثلاثة الماضية لغطا كبيرا حول احتمال سوء نية تقف وراء متابعة أو نشر ما يتعلق بالاعتصام.

وفي تقرير ينشر اليوم حاولت "المدى" الحفاظ على قدر كبير من الحيادية المتاحة في ظل أجواء ومشاحنات من الصعب من خلالها التوافق على أن متابعة أحداث تتعلق بمؤسسة تمول من المال العام أمر يهم الرأي العام المحلي وسائر الوسط الصحفي والشعبي.

محررون في الصحيفة، رفضوا جميعا الكشف عن أسمائهم لشعورهم بالخوف والقلق كما يقولون، صرحوا بأنهم يعتزمون تنظيم اعتصام اليوم السبت المقبل، بسبب تواصل هيمنة الحكومة عليها.

ووزع المعتصمون بيانا باسمهم تضمن عددا من المطالب، منها التأكيد على استقلالية الإعلام العراقي الممول من المال العام متمثلا في شبكة الإعلام العراقي ودراسة ارتباطها كهيئة مستقلة بالبرلمان. إلى جانب حل هيئة الأمناء الحالية فورا وتشكيل هيئة جديدة. من ناحيته، أكد عضو مجلس الأمناء في شبكة الإعلام العراقي د. هاشم حسن أنه يرفض أن "يكون طرفا آخر" في قضية الاعتصام، مؤكدا تضامنه مع مطالب الصحفيين والعاملين المعتصمين.

وطلب حسن عبر المدى إدراج اسمه على لائحة الاعتصام المؤطر ببيان المطالب. وأشار إلى أن الروح الطاغية على تلك المطالب أساسية وتتماشى مع نص الأمر ٦٦.

وقال إن المطالبة بان تكون مؤسسة الصباح لا ترتبط بأي جهة عامة أمر غير منطقي، وإلا لتحولت الجريدة أو الفضائية العراقية إلى مؤسسة خاصة كبقية الاقنية الإعلامية الأخرى في البلاد.

في المقابل، أعرب رئيس شبكة الإعلام العراقي عبد الكريم السوداني عن احترامه لمطالب المحتجين من أعضاء جريدة الصباح على سياستها.

وأضاف السوداني في تصريح لـ"المدى" أن المحتجين والذين ينوون الاعتصام لا يمثلون جميع العاملين في الصباح، وعلى الرغم من ذلك فأن رأيهم محترم.

بدوره نقل النائب عن ائتلاف دولة القانون عدنان السراج، امتعاض رئيس الوزراء نوري المالكي على أداء شبكة الإعلام العراقي والتي أدت إلى تراجع شعبيتها بشكل كبير.

وقال السراج إن المواطن ينظر إلى شبكة الإعلام على أنها أداة بيد الحكومة والسبب في ذلك يرجع إلى بعض المسؤولين عنها.

□ التفاصيل ص٣

٨٠ عضواً لا يحضرون الجلسات

مصادر: البرلمان يتغاضى عن غياب متكرر لنواب نافذين

□ بغداد / المدى

كشف مقرر مجلس النواب محمد الخالدي عن أعضاء البرلمان الأكثر غيابا عن حضور الجلسات.

وقال الخالدي وهو نائب عن القائمة العراقية في تصريحات صحفية إن هناك عدداً من أعضاء مجلس النواب لم يؤدوا اليمين الدستوري، وبالتالي لا يمكن ضمهم إلى غياب أو حضور جلسات البرلمان، لافتاً إلى أن الأسماء الخمسة الأولى الذين يتغيبون باستمرار عن جلسات مجلس النواب وهم كلا من إياد علاوي رئيس القائمة العراقية، الثاني جعفر محمد باقر الصدر الذي قدم استقالته لكن البرلمان لم يتسلمها عن التحالف الوطني، وعجيل حميد عجيل الياور عن القائمة العراقية، واحمد الجلبي عن التحالف الوطني، فضلا عن حسن العلوي عن القائمة العراقية.

وأضاف الخالدي أن العديد من النواب يحضرون بشكل يومي، لمعرفة ما يدور في القوانين والتشريعات وأعمال اللجان.

وأكدت مصادر لـ"المدى" أن رئاسة المجلس لديها اتفاقيات خاصة مع هذه الأسماء في تبني آلية معينة يتم فيها عدم احتساب فترات غياب.

وبحسب إحصائيات لـ"المدى" فان عدد القوانين المقرة لهذا الدورة هو قانونان فقط وهما قانون الموازنة الاتحادية وقانون نواب رئيس الجمهورية في حين تبلغ مشاريع القوانين التي تحتاج المناقشة ٧٩ مشروعا وهنالك ٦٨ مشروع قانون في طور القراءة الأولى و ٣٢ في طور القراءة الثانية.

وبحسب إحصائيات أخرى لـ"المدى" فأن اكبر عدد للحضور في الجلسات الإعتيادية للبرلمان هو ٢٥٦ نائباً إذا ما استثنيت جلسات ترديد القسم والتصويت على الحكومة، وهذا يعني أن عدد المتغيبين في كل جلسة لا يقل عن ٨٠ عضواً.

ويذهب الخبير القانوني طارق حرب في حديث لـ (المدى) إلى أن القانون لم يعالج مسألة غياب الأعضاء إلا في حالة واحدة وهي فرض غرامات مالية على النواب المتغيبين وقدرها ٥٠٠ ألف دينار على كل يوم غياب دون عذر مشروع وهو ما لم يحصل بسبب وجود تساهل من قبل رئاسة البرلمان في هذا الموضوع.

ويفرق نواب في التحالف الكردستاني بين ثلاث أنواع من البرلمانيين، الأول وهو الحاضر الغائب، وهم الذين يدخلون البرلمان ويوقعون على الحضور إلا أنهم لا يدخلون إلى الجلسة، أما النوع الثاني وهو المنشغل بالايفادات طوال فترة الدورة البرلمانية، في حين أن الفئة الثالثة وهم الذين لا يعلمون شيئا سوى رفع أياديهم أما بالموافقة أو الرفض تبعا لرأي قادة كتلهم.

ويقول النائب وليد شركة في تصريحه لـ"المدى" أمس إن رؤساء الكتل السياسية هم أكثر المتغيبين على جلسات البرلمان، في حين يحتاج العراق إلى كل الجهود من قبل جميع النواب لإرضاء المواطن العراقي.

"هنالك اتفاقات سرية ما بين رئاسة مجلس النواب من جهة وبعض النواب من اجل إعفائهم من الغيابات" هذا ما أكده النائب عن القائمة العراقية طلال الزوبعي لـ (المدى).

الافتتاحية

دين السيد السيستاني ودنيا الإسلام السياسي:

الانحياز.. والتعدّي

بقلم / فخري كريم

في خطوة بالغة الدلالة، اعتذر سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني، عن استقبال السياسيين من ممثلي وقادة الكتل المشاركة في الحكم. ويأتي هذا الموقف، في أعقاب لقاءات كثيرة للسيد المرجع الأعلى، مع كل قادة الكتل المشاركة في العملية السياسية، والمسؤولين البارزين في الحكم.

وقيل الكثير على لسان من التقى سماحته، عن موقفه الواضح مما يدور في البلاد وأروقة الحكم ، وتشديده بلغة "النصح" وليس التدخل الذي نأى بنفسه عنه، على ضرورة الاهتمام بقضايا المواطنين وحل مشاكلهم والاسراع في تأمين الخدمات لهم، والتصدي للفساد المستشري في البلاد والمظالم التي يتعرض لها الناس الفقراء والمحرومون.

ولم يكن ما قيل ، إلا تعبيراً عن الهاجس الذي ظل يقلق السيد والمراجع الكبار الثلاث الآخرين في النجف الاشرف ، ويثير اهتمام مراجع محترمين آخرين.

إن حراجة المراجع العظام من تدهور الاوضاع العامة في البلاد، وفسادها، وتدني الخدمات وتفاقم المشاكل التي تثقل كاهل المستضعفين من الفقراء وذوي الدخل المحدود وغيرهم، الكثيرين، لها علاقة ولو ضمنياً، بهوية الأحزاب الحاكمة الدينية والمذهبية، وإعلان قادتها الالتزام بتوجيهات المرجعيات العليا والأخذ بنصائحهم واعتمادهم على تزكية هذه المرجعيات، عشية الانتخابات وفي مخاضات النشاط والحراك السياسي المحتدم ، وفي المراحل التي كان يحتدم الصراع في الحياة السياسية ويشب الخلاف فيما بينهم على توزيع المواقع والأدوار والمغانم.

ومما يضاعف هذا الإحراج، الذي لا يُكشف عنه، بحكم التزام السيد الصمت، وتجنبه الخوض العلني في شؤون الدولة السياسية وقراراتها، أن كل المسؤولين المقررين للشؤون العامة والمعنيين بما هو مصدر شكاوى الناس ومظلماتهم، هم إسلاميون ، من أتباع آل البيت ومحبيهم، لا مراء في ذلك ولا شك. وهم يؤدون طقوس دينهم وفروضها في أوقاتها، حتى إذا حلت مواقيتها بالنسبة لأكثرية الوزراء والموظفين أثناء تصريف معاملات الناس، الذين قدموا من المحافظات الأخرى، ويتعذر عودة كثرة منهم إلى بيوتهم إذا ما حل الظلام ، او ان عدم انجازها المباشر يُعرّض مصالحهم للضياع. ولا يتحرج البعض من هؤلاء، وفيهم وزراء ومتنفذون، عن تبديد وقت كثير مما يتقاضون عليه أجوراً لخدمة الناس وتصريف شؤون الدولة، في ممارسة طقوس دينية، يُحبَذ أداؤها في منازلهم أو في بيوت الله ومساجدها الوضيئة. وكأنهم ساهون، عن حديث الإمام العظيم علي بن طالب إذ يقول "الساعات ثلاث، ساعة لربك، وساعة لرزقك، وساعة تستعين بها على هذين الأمرين".

وتكاد الحيرة والدهشة أن تعقد لسان المواطنين وهم يتلمسون هذا التناقض بين ما يسمعونه عن مواقف المرجعية من قضاياهم ومطالبهم ومن الحيف والعسف الذي يلاقونه من المسؤولين في دوائر الدولة، مقارنة مع ردود الأفعال السلبية التي تتسم بها مواقف مسؤولين وقادة أحزاب في الحكم من شكاواهم ومطالباتهم العادلة، وضيق صدورهم في التعامل معها، والتي انعكست بأسوأ الأساليب في التعريض بنوايا المواطنين المتظلمين والتشكيك بهويتهم الوطنية، والتعرض لحركاتهم الاحتجاجية ومظاهراتهم السلمية الداعمة للعملية السياسية الديمقراطية، على قاعدة إصلاحها من جوانب الخلل فيها، والارتقاء بها إلى مستوى تطلعاتهم، وليس لهدف باطل أريد إلصاقه بهم دون روية وحكمة.

ولم يتوقف التناقض عند المواطنين، الذين بدت جوانب كثيرة فيه تتكشف لهم بعد سنوات ثمان من سقوط الطاغوت، وبعد وعود لم تنقطع عن إصلاح الأحوال، في انحياز المرجعية لهم وتعدّي الحاكمين عليهم، بل فيما يطلعون عليه وهم يتوافدون على مرقد إمامهم علي، ويشاهدونه بأم أعينهم، من مظاهر ورع وزهد مرجعهم، وهو يقيم في أضيق حارة من حارات المدينة المقدسة، وفي أكثر البيوت تواضعا، وابسطها أثاثا، وبين ما يرونه لدى مسؤوليهم من أسباب الترف والأبهة والبذخ، في القصور والسيارات والرواتب والامتيازات وأسباب التنقل والسفر، حتى ليكاد المرء منهم، يردد مع نفسه ما جاء على لسان صحابي جليل: اهي كسروية!

لقد فاض الكيل بالناس، وهم يتابعون نهب الدولة والمحسوبية وهي تستشري، والفساد والمفسدين وهم يعبثون بالمال العام، وأقارب القادة ومحازبيهم والمقربين منهم يحتلون الوظائف العليا في الدولة، دون كفاءة ولا وجه حق، والامتيازات والمكافآت تنهال عليهم.

لكن ما يثير الشك والريبة في نفوسهم، أن قادة الأحزاب، وكلهم مسؤولون، ولكل منهم يدٌ قصُرت أم طالت في دهاليز الدولة ومسالكها، يتحدثون عن الفساد وعن النهب والامتيازات وغياب الإنصاف والعدالة، ويوجهون التهم في الهواء، دون أن يظهر بينهم من يقول: هذا فاسد من بني قومي وأنا اعرف موضع الفساد فيه، وأخشى على ديني من التغطية عليه، فهاتوا ما عندكم عليّ وعلى من بينكم، وأني به وهو يفعل ذلك يستذكر موقف الأمام علي من ابن عمه وعامله على البصرة! .

أن البعض منهم يتاجر و"يتوسط" في مجالاتها، و يتواطأ في التغطية على ما يؤمن انه حرامٌ "شرعاً"، وفي لحظات الضيق من منافسيه، يجاهر هذا البعض علناً، أن الكيل إذا ما طفح وان الأبواب إذا ما سدت أمام الإصلاح فسيكشف الفاسدين والعابثين.

ولا يتورع البعض الأخر منهم، عن توجيه الاتهامات إلى زملاء من فريقه أمام وسائل الإعلام، وتحت قبة البرلمان، والتهديد بوضع الحقائق أمام الشعب، لكن الوقت يمضي والمستور لا ينكشف للناس.

لم يعد مناسباً، الوقوف أمام الادعاءات التي تساق يومياً، في مختلف المحافل والمناسبات عن الفساد والمتورطين فيه وأمام الملأ وبعد كل هذه السنوات دون أن يكشف أو يحاكم ، لص أو فاسد واحد وبدون أن يماط اللثام عن مرتش ومزوِر، وان يظل المستور طي الكتمان، والمتنابزون، يؤدون صلواتهم معاً، دون أن يرف لأحدهم جفن، أو يسهو عن عدد ركعاته، أو يضيع عليه وضوء!

لقد أراح المتظاهرون، المحتجون ، وهم سيتكاثرون إذا ظلت الأوضاع على ما هي عليه من سوء، وقد اكتشفوا المسافة بين الدين والفساد، بين المتطفلين على الدين باسم السياسة، ومبادئ الدين الحنيف، وأدركوا بإيمانهم وسماحة تدينهم، إن الدين يوصي بالأمانة، وحفظ المال العام ، وإجراء العدل بين الناس وإنصاف المحرومين منهم، والحرص على أرزاق الناس ، كما أدركوا بفطرتهم الدينية، أن الدين لله، لا تستقيم أداء فروضه وطقوسه للجهر والمفاخرة به ، لا لمرضاة الله، بل لسوى ذلك مما لا يرضي الله، لان ذلك من باب النفاق، وقد وعد الله المنافقين بسعير جهنم.

إن السكوت عمّا يجري من أي كان، تواطؤ وإسهام في المظالم والفساد والتعدي على حرمات الناس. وليس صحيحاً أن يتردد الناس في التصدي للفساد وهم يرون المفسدين والمتطاولين يزايدون عليهم بدينهم، والدين يكفّر الفساد ولا يوجد باب فيه، يشرع أو يبرر أو يسوغ أي مظهر من مظاهره. وفي سير الرسول الكريم والأئمة والصالحين، ما يفيض من الأمثلة والأحاديث على إقامة الحد عليهم، مهما كانت درجة قرابة الحاكم من الفاسد واللص والمرتشي، فهل يجوز للبعض من القادة ممن يلوحون، بين الحين والحين، بتكفير غيرهم، أن يغضوا الطرف، عن لصوص، أو من يتواطأ معهم، و أن يدّعوا المعرفة بهوية الفاسدين، ويمتنعون عن إماطة اللثام عنها؟!

إن للسياسة أبوابها، وفيها من صنوف المناورة والتحايل واعتماد الدسيسة والتآمر والتخلي عن الحليف وتغييره وفقاً للمصالح والأهواء، وفيها "الرجم بالغيب" ، والاكمان للصديق إذا تضاربت المصالح، وتفرقت الأهواء، وفيها التنازع والتنافس الذي لا يقوم دوماً على ما هو فاضل ومستقيم في وسائله وأساليبه. فأين الدين من ذلك وغير ذلك مما هو حرام وسحت؟

فليس لأحد من هؤلاء فضل على غيره في الدين، وإنما، في الدنيا على ما اختارت له نفسه.

فالسياسة باب على الدنيا، فلكل فرصته فيها بعيداً عن الدين، قريب من أهواء الدنيا ومراميها. وعلى الناس ألا تأخذهم الخشية ممن تبدو عليهم مظاهر الدنيا، ويعيّرونهم، بالانحياز إلى المظاهر الفانية، وليس في سيمائهم ما يوحي بالعفة والتدين أو بالتخلي عن خيلائها.

من أراد التعرف على الفرق بين الزهد في الدنيا، والتقوى في الدين، فليسترجع سير الأئمة، وليرى الأحياء منهم، وفي المرجع السيستاني مثل، وغيره كثيرون، يزهدون بدينهم عن دنياهم، وينأون، كما يجتهد المراجع عن الخوض في أمور السياسة السائرة، إلا ما انتفع الناس منها، والعياذ مما يُرتكب، تجنياً باسم الدين.

لقد قال الإمام زين العابدين:

"إن بعض الناس يدعون إخوانهم إلى الجنة، ويزّينونها لهم، ولو كانت كما الدنيا في أيديهم، لما تخلوا لهم عن شبر واحد منها"!

وكان جده رسول الله قد قال قبله: "إنما اهلك منَ قبلكم أنهم كان يخطئ فيهم الضعيف فيعاقبونه ويخطئ فيهم القوي فيتركونه ، والله لو سرقت فاطمة بنت رسول الله لقطعت يدها".